مسار العلاقات الأورو- مغاربية بين التبعية الاقتصادية وضرورات الجوار الجغرافي

الأستاذة: لعـــور راضيـــة
أستاذة مساعدة " أ " -كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة محمد خيضر - بسكرة

الملخص:

تجمع الدراسات و الأبحاث عن أن العلاقات الأوربية المغاربية ليست حديثة العهد ،بل إنها قديمة ، فأوربا كانت الاستعمار المشترك للدول المغاربية (على وجه التحديد تونس المغرب الجزائر) وما دعم استمرار تلك العلاقات هو جملة عوامل أهمها القرب الجغرافي إضافة إلى رغبة أوربا خصوصا بعد الحرب الباردة في إثبات قوتها من خلال سيطرتها علي المنطقة في ظل تنافس القوى الكبرى ومن ذلك الاحتفاظ بمكانتها المتميزة.

ولكون الاتحاد الأوربي الفاعل الأكثر تاثيرا على الأقل من ناحية الامتداد التاريخي لمسار العلاقات مع إطراف الضفة الجنوبية للمتوسط تدفعنا الضرورة لفحص معمق لأهم المحطات التاريخية في مسار العلاقات بين الضفتين ومحاولة رصد المحددات الكامنة وراء استمرار هذه العلاقة في ظل وجود فروقات جمة ونقاط لا توافق .

كما تعكف هذه المقالة على تسليط الضوء على سياسة الجوار الأوربي كمحطة محورية ضمن هذا المسار.

Résumé :

Les études et les recherches consentent que les relations euro-magrébines ne sont pas récentes, mais très anciennes car l’Europe était la colonisation commune des pays du Maghreb (en particulier la Tunisie, le Maroc et l’Algérie). En effet, plusieurs facteurs ont assuré la continuité de ces relations notamment la proximité géographique voire la volonté de l'Europe de montrer sa force et de s’imposer spécialement après la guerre froide en contrôlant la région avec domination face à la concurrence des grandes puissances pour pouvoir garder sa position privilégiée.

Le fait que l'UE actuel est le plus influent, au moins, par apport le prolongement historique de ses relations avec les pays du coté sud de la Méditerranée nous pousse à examiner profondément les plus importantes stations historiques au cours des relations entre les deux rives en essayant de guetter les déterminants sous-jacents derrière la persistance de cette relation à l’ombre de l'existence de nombreuses différences, nuances et points de discordances.

Cet article projette la lumière sur la politique européenne de voisinage tant qu’un point focal dans ce processus.

مقدمة :

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 غدت البيئة الأمنية الأورو مغاربية أكثر تعقيدا وأصبحت معها بذلك المخاطر والتهديدات أكثر تداخلا و علائقية ونخص بالذكر هنا تلك التهديدات والمخاطر التي لا تشكل تهديدا مباشر لكيان الدولة state بل نوعا جديدا من التهديدات غير المتماثلة[1] مما يعني بيئة أمنية مختلفة تماما : أقل وضوحا وأقل إمكانية للتنبؤ بمجريات الأحداث فيها ،هذه الأخطار غير المتماثلة التي اقر بها الطرفان المغاربي والأوربي و خصوصا هذا الأخير أين تم رصد هذه التهديدات في وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوربية التي أوكلت مهمة صياغتها إلى الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمن الأوربي خافير رسولانا G. Solana وذلك في جويلية 2003 من خلال وثيقة:

أوربا آمنة في عام أفضل [2] A secure Europe in a better world

التي تم من خلالها التفصيل في الأخطار التي تهدد الأمن الأوربي والمتمثلة في: الإرهاب- انتشار أسلحة الدمار الشامل – النزعات الإقليمية – فشل الدولة –الجريمة المنتظمة – الهجرة الغير شرعية وعلى اعتبار أن هذه التهديدات والأخطار تشمل جميع حدود البلدان المتوسطة على الضفتين الشمالية والجنوبية فقد كان لزاما أن تكون الاستجابات مشتركة وهو فعلا ما تم بلورته في شكل استجابة أوربية متوسطية لدرء الخطر ضمن ما سمي: سياسة الجوار الأوربي.

في هذا المقال يتم التفصيل في مضامين سياسة الجوار الاوربي وموقع البلدان المغاربية فيها وقبل ذلك اجراء قراءة تحليلية لمسار العلاقات الاوروومغاربية قبل سياسة الجوار الاوربي وفق التسلسل التالي:

أولا/التطور التاريخي للعلاقات الاوروومغاربية قبل الحرب الباردة

لمحة تاريخية عن العلاقات الأوربية المغاربية [*]

1/ : العلاقات الأوروومغاربية : فترة ما قبل 1973:

لم يكن أمام بلدان المغرب العربي حديثة الاستقلال و المفتقرة إلى هيكلة إنتاجية متطورة مقاربة بديلة يمكنها من خلالها التأسيس لنمط جديد في علاقتها مع أوربا على وجه التحديد ، الأمر الذي جعل الانضمام إلى ما يعرف بسياسة الانتساب خيارا وحيدا ،والتي تعود جذورها إلى المعاهدة المنشاة للجماعة الاقتصادية الأوربية حيث ورد في المادة 131 من المعاهدة المذكورة ما يلي:

« إن هدف الانتساب هو دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد و الأقاليم الإفريقية و إقامة العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية الوثيقة بين تلك المناطق و الجماعة الاقتصادية

الأوربية و يضمن لها الرخاء و يكفل لهم مقتضيات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي يطمحون إليها "

ولأجل ترسيخ سياسة الانتساب على أرض الواقع ،جاءت اتفاقية ياوندي في 20 جوان 1963م و التي تهتم بتنظيم عمليات انتساب ما يقارب 17 دولة أفريقية حديثة الاستقلال في ذلك الوقت ، وهي تعمل لحدود 05 سنوات ، كانت الميزة الأساسية لهذه الاتفاقية هو تلك الخصوصية التي عنيت بها الدول المغاربية على وجه التحديد ابتداء من سنة 1957م[3]

لقد كانت كل تونس و المغرب أولى الدول المغاربية التي باشرت مسارها التفاوضي مع أوربا من أجل البحث في إمكانيات عقد اتفاقيات مع الجماعة الاقتصادية الأوربية ، مع العلم أن كلا البلدان كان مشار إليه في برتوكول ملحق معاهدة روما [4]

أما بالنسبة للجزائر فقد كان لها وضعها الخاص انطلاقا مما نصت عليه اتفاقية روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوربية سنة 1975 وهي الوضعية التي أثرت على منحى المسار التفاوضي الجزائري الأوربي فيما يخص اتفاقيات التبادل و التعاون التجاري بين الطرفين،و قد كان للعامل النفطي تأثيره البالغ لزيادة حظوظ الجزائر في تلك الاتفاقيات ،بل أنها أصبحت تتفاوض من موقع قوة [5] وبعد مفاوضات وصفت بالشاقة تم توقيع اتفاقية التعاون سنة 1976ضمن ما يسمي بالسياسة المتوسطية الشاملة * المتوازنة [6].

2/تقييم العلاقات الأورو-مغاربية في فترة ما قبل 1973:

إن المتعمق في فحو الاتفاقيات و المعاهدات التي جمعت الطرفين الأوربي و المغاربي في هذه المرحلة يدرك و بوضوح أن منطق الاستغلالية الأوربي و بالتالي التبعية المغاربي ما هو إلا نمط جديد للعلاقات التي كانت تربطهما أثناء الحقبة الاستعمارية و هو أمر واضح جدا خصوصا من خلال تأكيد أوربا على العلاقات المتميزة التي تجمع أوربا بمستعمراتها القديمة .

اتسمت هذه العلاقات في غالبها بطابع ثنائي، أين كانت الجماعة الأوربية (CEE) تعمد إلي توقيع الاتفاق مع كل بلد مغاربي على حدا وقد عرفت الاتفاقيات المنجزة في سياق سياسة الانتساب عدة عوائق خصوصا ما تعلق منها ب السياسة الفلاحية المشتركة (POLITIQUE AGRICOLE COMMUNE) و ما زاد من تلك الصعوبة هو ذلك التباين الرهيب في مستويات التنمية ب

ين دول الضفة الشمالية للمتوسط و دول المنطقة المغاربية و هو ما استدعى إعادة النظر في هذه السياسة و الدعوة سياسة أكثر شمولا [7].

علي الرغم من كون الهدف الرئيسي و المعلن على لسان رئيس دائرة البحر الأبيض المتوسط في تلك الفترة **ابراهاد راين** (ERHEIN)هو« تحقيق الاستقرار في الواجهة الجنوبية لمواجهة ما كان يعتبر آنذاك بالخطر الأكبر، التوسع السوفيتي في البحر الأبيض المتوسط 8 ،إلا أن ما غلب على هذه الاتفاقيات في واقعها في طغيان الطابع الاقتصادي ،و ما تبعه من اختلال التوازن في التبادلات التجارية على وجه التحديد لصالح الطرف الأوربي ، فقد وصلت حصص الجماعة الاقتصادية الأوربية للسنوات الأخيرة من الثمانينات إلي 486 حصة من تبادلاتها التجارية مع بلدان البحر الأبيض المتوسط

3/ العلاقات الأورو-مغاربية : فترة ما بعد 1975

أصبح من الواضح أن السياسات الأوربية السابقة كانت تخضع لمنطق براغماتي نفعي بحت خصوصا ما تعلق بالسياسة المتوسطية الشاملة أين سعت المجموعة الاقتصادية إلى توسيع نطاق نفوذها و تقوية صلتها بدول الجنوب و ربط هذه الأخيرة بشبكة مصالحها ،دونما مراعاة في ذلك لخصوصيات و مصالح تلك الدول انطلاقا من هذه النقاط التقويمية و التي اتسمت بالسلبية فيما يخص علاقة الطرف الأوربي بالطرف المتوسطي و المغاربي تحديد جاءت المشاريع الجديدة كمحاولة لتغطية تلك النقائص و إعادة بعث العلاقات بداية بتغير نمطها من علاقات واتفاقيات ثنائية إلى اتفاقيات جماعية

و كان ذلك بداية بـــ:

-**الحوار الاورو- عربي** في 19 فيفري 1975 في "دبلن" و الذي يعني في ابسط دلالاته حسب :**دومنيك لاقارد** Dominique Lagarde هو :«حوار بين مجموعتين ،لكل مجموعة حرية اختيار ممثليها،وليس حوارا بين دول» 9 ،في27جانفي 1983 جاءت المبادرة الفرنسية التي طرحها الرئيس آنذاك **فرانسوا متران** في مدينة الرباط المغربية والداعية إلى إقامة ندوة غربية متوسطية تجمع دول كل من الشمال و الجنوب الغربي للبحر المتوسط و هي المبادرة التي عرفت في بدايتها بمعادلة (3+3) ثلاثة دول من جنوب أوربا (فرنسا،إيطاليا ،اسبانيا) ، ثلاث دول مغاربية هي: (الجزائر-المغرب-تونس)[10] (تجدر الإشارة أيضا إلي منتدى مرسيليا 1988 الذي حمل شعار " حقائق و آفاق العلاقات بين الدول الأوربية المتوسطية و الدول المغاربية و كذا منتدى مدينة طنجة المغربية الذي حضرته كل الدول المغاربية)

ثم جاءت المبادرة الايطالية * للشراكة و التي أطلق عليها تسمية مبادرة (5+4) و التي جمعت الأطراف السابقة الأوربية مع انضمام البرتغال أوربيا و ليبيا و موريتانيا مغاربيا،و هو اللقاء الذي تم فيه الاتفاق على وضع آليات جهوية تسمح بتثمين فكرة الأمن الشامل بالمنطقة واختتمت هذه المبادرة باجتماع الجزائر في 27 أكتوبر 1991 وهي مبادرة (5+5) التي عرفت انضمام مالطا للطرف الأوربي و

اختتمت هذه المبادرة بـ ما يسمى "بيان الجزائر" و الذي نص على ضرورة تعميق الحوار في الميدان السياسي و تنمية التعاون في الميدان الاقتصادي من خلال التأكيد على : "دعم الديمقراطية و الحريات

السياسية و الاقتصادية التي تشارك في تحسين علاقات الصداقة و تحسين ظروف الاستقرار و الأمن الجهوري بين الدول المتوسطية "[11]

تسببت التحولات البنيوية العميقة التي مست أسس الترتيب العالمي في فشل السياسة المتوسطية الشاملة على وجه التحديد و بالتالي التأثير على نمط و بنية العلاقات الأوربية المغاربية تباعا فالأحداث الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة من قبيل تطور العملية الاندماجية في أوربا و تداعيات حرب الخليج و غيرها كانت من أكثر العوامل الداعية إلى ضرورة تبني القضايا الأمنية كقضايا لها كل الأولوية ضمن الاهتمامات الأوربية في علاقاتها مع بلدان جنوب المتوسط و هي الأولوية التي استدعتها ضرورة نابعة من التحول الحاصل في مصادر التهديد من الشرق إلى الجنوب و التحول الحاصل أيضا في مضامين و طبيعة و مصادر الخوف .

و كرد فعل على التحولات البنيوية العالمية اقترح الاتحاد الأوربي سياسة الجديدة : السياسة المتوسطية الجديدة (PMR) politique méditerranéenne rénovée) و التي أعقبت تقرير اللجنة الأوربية في جوان 1990 الخاص بمراجعة العلاقات بدول المتوسط و الذي أخذ بعين الاعتبار عدم فعالية السياسة المتوسطية الشاملة12 ،وأكدت أوربا من خلال سياستها الجديدة على ضرورة إعادة صياغة علاقاتها بحوض المتوسط،كما سعت إلى دعم التعاون الجهوي في عدة ميادين الميدان السوسيو اقتصادي : من خلال إنشاء برنامجي: Med-investو "Med-urbsإضافة إلى Med-migration و الذي سعى إلى بناء أطر تعاونية لتنظيم شؤون الجاليات المغاربية نظرا لكثافتها في أوربا هذا بالإضافة إلى الميادين الإعلامية و العلمية .

إن المتعمق في مضامين هذه السياسة يدرك حقيقة أنها واقع لنوايا معلنة غير صحيحة ، فكون الهدف الأساسي لإنشاء هذه السياسة هو تحولات إقليمية غيرت المدركات الأمنية للطرف الأوربي واستدعت ضرورة إعادة صياغة سياسته أمر لم تجسده السياسة الأوربية المتوسطية المجددة على اعتبار أن ما جاء فيها من جديد هو بالدرجة الأولي زيادة الحصة المالية الموجهة للدول المتوسطية الجنوبية تحديدا أين قدرت هذه الحصة بـ: 4400مليون ECUS

و الجدول التالي يوضح الحصص المالية للدول المتوسطية المغاربية في إطار السياسة المتوسطية المجددة :

البلدان المغاربية	البروتوكول	قيمة القرض الممنوح
الجزائر	1991	280
تونس		168
المغرب	1996	220

جدول رقم02 : جدول توضيحي للحصص المالية للدول المغاربية ضمن السياسة المتوسطية الجديدة المرجع بتصرف Bichara(Khader)op-cit p 273

لقد تدعم التوجه الأوربي الجديد بجملة من اللقاءات أهمها قمة لشبونة في جوان 1990 و هي القمة التي شخصت بشكل جيد حالة الاستقطاب التي تعيشها أوربا بين الشرق و الشمال مع ألمانيا من جهة و الجنوب مع دول القوس اللاتيني من جهة أخرى، وهي القمة التي جاءت قصد إعادة التوازن داخل المجموعة الأوربية من خلال ما تم تقديمه فيها : مشروع الشراكة الأورومغاربية "و الذي كانت بدايته التبادل الحر بين أوربا و المغرب العربي .[13]

و قد تقرر في هذه القمة على اثر بيان المجلس الأوربي اعتبار المناطق شرق و جنوب المتوسط إضافة إلى الشرق الأوسط هي عبارة عن مناطق جغرافية لها أهمية كبيرة للإتحاد الأوربي في إطار الأمن و الاستقرار الجماعي ، وبناءا على قراراتها (قرارات قمة لشبونة) و كذا قرارات اتفاقية ماستيريخت التي دخلت حيزا التنفيذ في نوفمبر 1993 أنيط للمجلس الأوربي الوزاري و اللجنة الأوربية مهمة تقييم السياسة المتوسطية المجددة[14] .

في هذا الإطار و بعد لشبونة و قمة كورفوو (جوان 1994) صعدت أوربا من اهتماماتها الفعلية بالبعد الأمني المتوسطي وفقا أو تماشيا مع منطق الاعتماد المتبادل "الأمني الاورو متوسطي[15]

إلا أن الحقيقة الميدانية أظهرت عجزا أوربا في وضع :

نظام أمن تعاوني واسع COHERENSIVE COOPERATIVESECURITY REGIME قادرا على الاستجابة للانشغالات الأمنية في الجهة المتوسطية بناءا على المعطيات الأمنية لبيئة ما بعد الحرب الباردة غير أن أوربا اكتفت بزيادة ميادين الدعم و الإصلاحات في الميدان الاقتصادي في دول الجنوب إضافة إلى مجموعة من البرتوكولات المالية دون مشاريع تخص السياق الأمن المتوسطي المشترك

من خلال ما تقدم حول السياسة المتوسطية المجددة و بعد 04 سنوات من بداية سريانها بدأت المحاولات الأوربية ممثلة في كبار المسؤولين والخبراء في الاتحاد الأوربي بالبحث عن إطار جديدة و أداة أكثر نجاعة لدرء مصادر الخوف الأوربي في المتوسط مما يشير إلى الاعتراف الأوربي غير الصريح بفشل السياسة المتوسطية المجددة .

ثانيا: المنطقة المغاربية و مشروع الشراكة الأورومتوسطية:

عرفت المنطقة المغاربية جملة من الأزمات التي كان لها أثرها في عرقلة مسار العلاقات الأوربية المغاربية ،الأمر الذي سمح بجمود فاعلية هياكل الاتحاد الأوربي داخل المنطقة فبداية بالاتهام الذي توجهت به المغرب لرعايا فرنسيين من أصول جزائرية يندرجون ضمن تيار الجماعة الإسلامية المسلحة ،اتهمتهم بارتكاب أعمال إجرامية أودت بسياح من أصول و جنسية اسبانية في أوت 1994 و ما كان رد فعل السلطات الجزائرية في ذلك الوقت من غلق الحدود البرية مع المغرب .[16]

من جهة أخرى الإجراءات التي اتخذت في حق ليبيا و ما انجر عنها عزل هذه الدولة المغاربية عن الساحة الدولية و غيرها من القضايا التي جعلت أوربا توسع مجال سياستها الجديدة و تخرجها من نطاق شراكة أوربية مغاربية إلى شراكة أوربية متوسطية ذلك باستثناء دولة ليبيا المتهمة بإنشاء و تشجيع الإرهاب ،كذا عزل ألبانيا عن هذه الشراكة .

1/اللقاءات التمهيدية لبرشلونة 1995

جاءت قمة (Corfou) في جوان 1994 لتجسد فكرة التوسيع السابق ذكرها و خروج العلاقات الأورمغاربية من إطارها الضيق إلى سياق أكثر تقدما هو السياق الأورو -متوسطي فالمفهوم الجديد الذي حملته هذه القمة : الشراكة الأورو- متوسطية تدعم أكثر في أكتوبر من نفس السنة من خلال توجيه وثيقة للاتحاد الأوربي من قبل كل من المجلس و البرلمان الأوربيان تحمل عنوان :تمتين السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي: تأسيس شراكة أورو- متوسطية [17]

ولقد تهيكلت الشراكة المزمع إنشاؤها على محورين هما :

- المحورالاول:المساعدة و تكثيف الإصلاحات السياسية و إقرار حقوق الإنسان و حرية التعبير

- المحور الثاني:دعم الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية من أجل رفع المستوي المعيشي و خلق فرص العمل .

و قد أصدر البرلمان الفرنسي وثيقة فيما بعد بين من خلالها الهدف الأساسي لهذه المقاربة الأوربية الجديدة :"استبدال مفهوم المساعدة الذي ميز التعاون القديم بمفهوم الشراكة و استدعاء شركاء متساوين لحل مشترك من خلال التزامات متبادلة للمشاكل التي تعنيهم كلهم [18] .

وذلك في سياق المفهوم الشامل للأمن على اعتبار أن :"المخاطر التي تواجه منطقة معينة لن ينحصر تأثيرها في هذه المنطقة بل إنه من المرجح انه سينقل إلى المناطق الأخرى المجاورة و درجة الحدة و التأثير نفسها"[19] و عليه فإن الإتحاد الأوربي أصبح يدرك أن علاقاته مع الأطراف الجنوبية لابد أن تستمر و هي ضرورة ملحة أكثر من أي وقت سابق الأمر الذي يستدعي تطوير نمط علاقاته مع تلك الدول على النحو الذي يكفل به سلامة حدوده الجنوبية و ما يتماشي و مصالح تلك الدول لضمان تجاوبها معه ,وقد كان هذا الاهتمام بارزا بصورة واضحة في قمة لشبونة 26-27جوان 1992 أين جاء التأكيد على :"الأهمية المشتركة لاستقرار منطقة المغرب العربي بالنسبة للاتحاد الأوربي كونها تشكل الحدود الجنوبية للاتحاد و انه لابد من إطار تعاون متعدد النواحي " يؤدي تدريجيا إلى شراكة مطورة بين الإتحاد الأوربي و الدول المغاربية [20] .

بعد لشبونة و كورفو جاءت قمة ايسين "ESSEN" في ديسمبر 1994 و هي آخر قمة في ترأس ألمانيا للاتحاد الأوربي و التي جاء في بيانها الختامي التأكيد على الأهمية الكبيرة التي يوليها الاتحاد الأوربي لحوض البحر الأبيض المتوسط على اعتباره منطقة إستراتيجية كما تقرر في هذه القمة إقرار مبدأ عقد ندوة أورو- متوسطية .[21]

لابد من الإشارة هنا إلى ما نوه إليه الأستاذ ناصف حتي الذى اعتبر قمة ايسن بمثابة الانتصار الفرنسي على حساب ألمانيا من خلال القرار السابق ذكره و الذي رجح الكفة لصالح الطرف الفرنسي على حساب الطرف الألماني الذي يولي أهمية لدول أوربا الوسطى و الشرقية على حساب الدول المتوسطية ، ويضيف الأستاذ ناصف حتي إلي أن الانتصار الفرنسي لم يستمر طويلا فقد كان لقمة كان "**Cannes**" الفرنسية في جوان 1995 القرار الفاصل من خلال تخصيص مبلغ دعم للدول المتوسطية قدرت نسبته ب 41 **%** في مقابل نسبة 59 **%** لصالح دول أوربا الوسطي و الشرقية [22] .

2/ مشروع الشراكة المضمون و الأهداف :

في أفريل 1995 انعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي في تركيا و الذي تلاه مؤتمر آخر في 14 ماي من نفس السنة بمدينة مراكش المغربية و الذي يركز على التعاون المغاربي الأوربي ليكون خاتمة هذه اللقاءات لقاء برشلونة في27-28 نوفمبر 1995و هو اللقاء الذي تم خلاله الإعلان عن ميثاق برشلونة الذي اتفقت عليه 27 دولة مشاركة في هذا اللقاء ،و قد كان المحور الأساسي الذي تضمنه هذا الميثاق هو: **الأمن و التعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط**

ولقد مثل هذا اللقاء لحظة تاريخية حاسمة في إطار العلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لـ 15 طرفا أوربيا و 12 دولة متوسطية من دول الجنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط:

وهي المغرب،الجزائر،ليبيا،تونس،مصر،إسرائيل،تركيا،فلسطين،قبرص،مالطا،سوريا،وأقرت هذه البلدان بيانها الختامي و الذي حمل 03 عناوين رئيسية .

المحور الأول :شراكة سياسية و أمنية (سلة السياسة الأمن)

تولد لدى الدول الأوربية بعد نهاية الحرب الباردة شعورا باللاأمن ناتج عن مصادر خوف غير عسكرية لكنها مصادر ذات طبيعة اقتصادية اجتماعية و ثقافية ،و أصبح بذلك ارتفاع مؤشر مشكلات الجنوب و التي تؤثر بالدرجة الأولى على الأمن و الاستقرار فيها يؤدي إلى انعكاسات خطيرة تتربص بالأمن الأوربي و من أبرز تلك المشكلات : الإرهاب ،الهجرة ،التطرفو هي الفكرة التي لخصها الأستاذ روبيرتو ألبوني (RAliboni) بالقول :"الدول الأوربية تميل إلى تقدير أن القدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا ،لكن العوامل السوسيو-سياسية و الثقافية تشكل اليوم توترات و أخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل "[23]

من أجل ذلك و لتجسيد فكرة أن أمن المتوسط هو مسؤولية مشتركة لكل أطرافه من الشمال و الجنوب فقد جاء في البيان الختامي لندوة برشلونة في بندها المتعلق بالشراكة السياسية و الأمنية مايلي :

"يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام و الاستقرار و الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلون مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجيعه و توطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم "[24]

في دراسة حملت عنوان :جامعة الدول العربية و تحديات مؤتمر برشلونة قام الأستاذ مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم بعملية إحصائية لمعدل تكرارات الاهتمامات السياسية و الأمنية الواردة في البيان الختامي لندوة برشلونة كما هي موضحة في الجدول رقم (03) :

الكلمات او القضايا	التكرار	النسبة المئوية
القانون الدولي	10	10.3
الاستقرار	9	9,2
حقوق الإنسان	8	7.2
دولة القانون	7	7.2
الحريات الأساسية	7	7.2
الأمن	7	7.2
السيادة	7	7.2
التسلح(اليدوي-النووي)	4	4.1
الديمقراطية	3	3.1
حسن الجوار	3	3.1

الإرهاب	3	3.1
السلام	3	3.1
المساواة	2	2.0
عدم التدخل	2	2.0
عدم استخدام القوة	2	2,0
الحل السلمي للنزاعات	2	2.0
الجريمة المنظمة	2	2.0
المخدرات	2	2.0
نزع السلاح	2	2.0
المصلحة المشتركة	2	2,0
العالم العربي	2	2.0
العالم الإسلامي	2	2,0
التعاون	2	2.0
التعددية	1	1.0
التسامح	1	1.0
الاستقلال	1	1.0
الاندماج الإقليمي	1	1.0
المنطقة المتوسطية	1	1.0
المجوع	98	100

يتضح لنا من خلال القراءة الأولية لهذا الجدول أن هناك 07قضايا أساسية شكلت أولويات الطرف الأوروبي

تمثلت في:

- حقوق الإنسان

– الالتزام بقواعد القانون الدولي

- الأمن و الحريات الأساسية إضافة إلى السيادة و الاستقرار

- دولة القانون

وذلك على اعتبار أنها حصلت عن نسب مئوية عالية مقارنة بقضايا أخرى و كل ذلك يشير إلى أولوية الاهتمامات السياسية و الأمنية

لقد تدعمت سلة السياسة و الأمن بلقاءات أخرى أولها ندوة برشلونة الثانية في أفريل 1997 التي لم تأت بالجديد إذ اكتفت بتقييد عمل إعلان برشلونة خصوصا ما تعلق بدعم إجراء بناء الثقة بين كل الشركاء و مواصلة الحوار السياسي ، ثم ندوة برشلونة الثالثة في أفريل 1999 و التي تم الاتفاق فيها على ضرورة تبني إجراءات ذات طبيعة ضامنة للاستقرار25 الأمر الذي يتطلب تقوية التعاون بين الضفتين خاصة التأكيد على المبادرات المتعلقة بتبادل المعلومات في ميادين الإرهاب ،الجريمة المنظمة و المتاجرة بالمخدرات ،كما تقرر في اجتماع مرسيليا نوفمبر 2000 ضرورة التوصل إلى صياغة نص الميثاق الاورو-متوسطي من اجل السلم و الاستقرار و على ضرورة توسيع الحوار السياسي إلى مواضيع أخرى مثل التطورات الجهوية في ميادين الأمن و نزع السلاح و هو ما تم التأكيد عليه في أفريل 2002 [26].

البلدان ا المغاربية و سلة السياسية و الأمن:

كانت تونس و المغرب من أوائل الدول المتوسطية و الأولى مغاربيا في التوقع على اتفاقيات الشراكة ، فتونس في 17جولية 1995 ثم المغرب ثم في مرحلة لاحقة الجزائر في 14 ابريل 2002 و هذه الأخيرة التي جاء فيها مدى اهتمام الطرفين الأوروبي و المغاربي على احترام ميثاق الأمم المتحدة خصوصا ما تعلق باحترام حقوق الإنسان و الحريات السياسية و الاقتصادية و التي تمثل أسس الشراكة [*] و يذكر أن المفوضية الأوروبية قد خصصت ما نسبته 10,3 %من مبلغ إجمالي قدره 10مليون يورو لمشروعات تخص تلك القضايا .

و لأن ملف الهجرة بكل أبعاده خاصة البعد الأمني يشكل نقطة جوهرية في العلاقات الأورومغاربية ، عملت الجزائر من خلال الاتفاقية على التعاون من اجل مراقبة الهجرة غير الشرعية كما نصت المادة 67 من اتفاق الشراكة الخاص بالعمال المهاجرين على ضرورة معاملتهم (العمال المهاجرين) بنفس طريقة التعامل مع العمال الأوروبيين دون تفرقة خصوصا في الحقوق المادية و المعنوية ،إلى جانب قضية الهجرة فإن موضوع الإرهاب الذي يعد من المصادر الأساسية الجديدة للخوف فقد طالبت الدول المغاربية خصوصا و العربية المتوسطية عموما خلال ندوة برشلونة ضرورة التعاون و الطرف الأوربي لدرء هذا الخطر على اعتبار المسألة شأنا دوليا و لا يعني تلك الدول فقط و لقد اعتبرت كل من تونس و الجزائر منح حق اللجوء السياسي للمتطرفين من قبل بعض الدول مدعاة لانتشار هذا التهديد و ليس إنهاءه [27] و قد كان للجزائر مطلبها الملح بهذا الشأن على اعتبار أنها الدولة المغاربية و المتوسطية التي مستها الظاهرة لما عرف بـ" العشرية السوداء" و هو الأساس الذي طالبت،من خلاله " إقامة تعاون دولي مكثف ضد الإرهاب" .

المحور الثاني : الشراكة الاقتصادية المالية :

و التي كانت تهدف إلى خلق منطقة ازدهار من خلال التأسيس التدريجي لمنطقة أورو-متوسطية للتبادل الحر بين الطرفين الأوربي و المتوسطي و ذلك نهاية سنة 2010،و قد تقرر أن تجمع هذه المنطقة بين 09 دول من جنوب الحوض المتوسط مع دول من الاتحاد الأوربي و لتسهيل عملية إنشاءها تم توقيع اتفاقيات مع كل من تونس و كان ذلك في جويلية 1995 ،و المغرب في فيفري 1996 [28].

لقد حددت وثيقة برشلونة مجموعة من الأهداف يراهن على تحقيقها في المدى البعيد و التي يمكن إجمالها فيما يلي :

- الإسراع في وتيرة التنمية الاقتصادية

- تحسين الظروف المعيشية للسكان و رفع مستوى التشغيل وتقليص فوارق التنمية في المنطقة الاورو-متوسطية

-تطوير التعاون و التكامل الإقليمي

كما جاء في وثيقة برشلونة أن مشروع إقامة منطقة التبادل الحر في آجال 2010 يتطلب التزام الشركاء الأورو -متوسطين المعنيين بالخطوات التالية :

-الرفع التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية على مبادلات المواد المصنعة و ذلك وفق رزنامة تفاوضية بين الشركاء في إطار متعدد الأطراف و كذا وفق احترام إطار المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية

-التحرير التدريجي لتجارة المنتوجات الزراعية من خلال احترام الإطار التفضيلي و المتبادل لتنقل السلع بين الدول المعنية

- التحرير التدريجي للمبادلات في مجال الخدمات

- تطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد السوق و تكامل اقتصاديات المنطقة مع مراعاة حاجيات و مستوى تنمية دول المنطقة

-إعطاء الأولوية في مسار الإصلاحات الاقتصادية ، لتطوير القطاع الخاص و رفع مستوى القطاع المنتج .

1-المنطقة المغاربية و السلة الاقتصادية:

كان للدول المغاربية الثلاث نصيبها في السلة الاقتصادية و المالية فقد جاء في إعلان برشلونة ضرورة العمل على إنشاء منطقة مشتركة للتبادل الحر تجمع الطرفين الأوربي و المغاربي و تعنى

بالمنتجات المصنعة و في هذا السياق يشير الأستاذ مصطفى بخوش في كتابه : حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الباردة دراسة في الرهانات و الأهداف إلى أن البعد الاقتصادي و المالي للشراكة الأورومغاربية له علاقة وثيقة مع القضايا السياسية في المنطقة.

و عليه فان خلفية إنشاء منطقة للتبادل الحر الاورو-مغاربي ترتكز بالأساس على أهداف إستراتيجية أمنية بالدرجة الأولى فهي تؤسس للتخفيف من مخاطر الاضطرابات الأمنية أولا ثم في مرتبة لاحقة التخفيف من المستويات التصاعدية لتدفقات الهجرة من الجنوب نحو الشمال .

بالنسبة للجزائر : فقد جاء في المادة السادسة من الاتفاقية الأورو-جزائرية ما يلي :تنشئ المجموعة و الجزائر منطقة تجارة حرة و ذلك لمرحلة انتقالية تبلغ12 عاما على الأقصى بدءا من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ و طبقا لأحكام الجات سنة 1994[29].

أما بالنسبة لتونس بعد 10 أعوام مضت على مراحل التكيف الهيكلي غدا الاقتصاد التونسي بحاجة إلى أسواق جديدة و حوافز على الإنتاجية ، على اعتبار أن نماذج المشاركة التفضيلية التي كان يرتبط بها مع المجموعة الأوربية لم تعد كافية ، لذلك فان ترحيبه بمنطقة التجارة الحرة مع أوربا أكثر من غيره من الدول المغاربية الأخرى بل أن الفكرة تحولت إلى ضرورة مفروضة ، أما دولة المغرب فقد حذت حذو الجزائر أين كان خيار التجارة الحرة الخيار الوحيد المتاح .

أما فيما يخص الجانب المالي فقد خصص الجانب الأوربي مساعدات مالية جاءت في سياق ما يسمى بإجراءات الدعم المالي التكميلي للشراكة الأورو-متوسطية المعروفة ببرنامج ميدا MEDA و هو أحد الأدوات المالية الرئيسية لدعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية و الاجتماعية في الدول المغاربية .

برنامج ميدا 01: و الذي تم تخصيصه للفترة الزمنية الممتدة مابين (1996-1999)و هو البرنامج الذي حضت الدول المغاربية منه بحصة مالية قدرت ب 3435 مليار أور موزعة كالتالي :

الدول المغاربية	المغرب	تونس	الجزائر
الحصة المالية Meda1	660م يورو	428 مليون يورو	164مليون يورو

جدول رقم(04) يوضح توزيع الحصص المالية على البلدان المغاربية ضمن ميدا01

على هذا الأساس فان دول المغرب قد استحوذت علي أكبر حصة مغاربية بالدول المغاربية الأخرى

برنامج ميدا02 : خصص للمرحلة الزمنية الممتدة مابين (2000-2006) و قد كان إجمالي المخصصات المالية حوالي 1275 مليار أورو و كان نصيب الجزائر في هذا البرنامج حوالي 55 مليون أوروه لحساب سنة 2004 و قد تضاعفت هذه الحصة خلال سنة 2005 من خلال تخصيص الاتحاد الأوربي ما قيمته 106مليون أورو للجزائر ، و ترجع أسباب تضاعف الحصة المالية للجزائر خلال ميدا 02 إلى أنه رغم تأخرها في الدخول و الانضمام لمشروع الشراكة مقارنة بالمغرب و تونس فقد حاولت تدارك هذا التأخير من خلال الالتزام بكل بنود الشراكة خصوصا الاقتصادية و دعمت ذلك برفع التمييز بين الاستثمار الأجنبي و الاستثمار الوطني و كذا تخفيض الحقوق الجمركية بنسبة 5% في إطار قانون المالية التكميلي 2001 و هو ما ورد في المادة 23 منه أين تم تخفيض نسبة الحقوق الجمركية من 45% إلى 40%[30] **(انظر الملحق رقم 01).**

2-عراقيل في وجه السلة الاقتصادية و المالية مغاربيا :

وفقا للأستاذ بشارة خضر فان منطقة التبادل الحر من الناحية النظرية تيسر تداول السلع و الأموال و توسيع نطاق الأسواق إضافة إلى أنها تبعث الطلب التنافسي و تشجع على تحسين الإنتاجية ، و لكن هذا يفترض مسبقا انعدام العوائق التي تحول دون تفتح الأسواق[31] إلا أن الدول المغاربية الثلاث خاصة :تونس ، الجزائر، المغرب ، قد اعترضها مشكلين أساسيتين :

أولا : الفروق الضخمة بين مستويات التنمية في دول الشمال و الجنوب

ثانيا :سياسة أوربا الحمائية في مجال المنتجات الزراعية المشتركة و عليه فإن الحديث عن منطقة للتبادل الحر بآثار تعود بالنفع لكلا الطرفين[32] الأوربي و المغاربي أمر يتطلب ثنائية الوقت /ضرورة الإصلاحات الجذرية مغاربيا.

المحور الثالث:السلة الاجتماعية و الثقافية :

حمل المحور الأخير لبيان ندوة برشلونة الختامي عنوان :

الشراكة في المجال الاجتماعي و الثقافي و الإنساني ، و هي السلة التي جاءت مكملة للمضامين السياسية والأمنية ،و الاقتصادية سابقة الذكر ، و قد جاء في مضمونها التركيز على 21 موضوعا تراوحت بين الهجرة ، المخدرات ،الإرهاب ، الجريمة الدولية ، الفساد ، المرأة ،و غيرها من المواضيع التي تدخل في سياق الشؤون الاجتماعية و الإنسانية لشعوب الجانبين الأوربي و المتوسطي .

و قد حرصت الدول المشاركة في هذه السلة على اعتبار تقاليد الثقافة و الحضارة في كلتا جهتي المتوسط و كذا الحوار بين الثقافات و المبادلات الإنسانية، العلمية و التكنولوجية بمثابة عامل

أساسي في تقارب الشعوب و تفاهمها من خلال تحسين الإدراك المتبادل [33]على هذا الأساس فان تحقيق و نجاح الشراكة بمضامينها الاجتماعية الثقافية و الإنسانية يتطلب جملة من الشروط:

- التأكيد علي ضرورة الحوار بين ثقافات بلدان الضفتين و ما يلازم ذلك من الأهمية الحضارية للبحر الأبيض المتوسط

- تنمية الموارد البشرية في مختلف الدول المتوسطية

- دعم التعاون اللامركزى من خلال إقحام المجتمع المدني في ميادين الثقافة والدين : جاء في بند20 : "الدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به تعامل أساسي للتفاهم أفضل و تقارب بين الشعوب "

- ضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة المشتركة لدرء خطر الإرهاب و غيرها من الآفات الأخرى على شاكلة الجريمة الدولية ، المخدرات

- الإقرار بالأثر الذي أصبحت تخلفه حركة الهجرة غير شرعية و بالتالي ضرورة تكثيف التعاون للتخلص من ضغوطات الهجرة هذا بالإضافة إلى التنويه بأعمال الدعم لصالح المؤسسات الديمقراطية و توطيد دولة القانون

و عليه مما سبق يمكن القول أن السلة الثقافية و الاجتماعية قد تمحورت في مجملها حول أربعة مواضيع أساسية هي :

- الحوار بين الثقافات

- دور المجتمع المدني

- تنمية الموارد البشرية

- الآفات الاجتماعية و حركية الهجرة غير الشرعية

1-المنطقة المغاربية و السلة الثقافية و الاجتماعية

يجمع الباحثون في ميادين العلاقات الاورو- متوسطية أن إقحام البعد الثقافي في السلة الثالثة للشراكة إنما هو نتيجة طبيعة لخطاب ما بعد الحرب الباردة الذي يدل في مضمونه العام على تصاعد البعد الثقافي على حساب تراجع الأبعاد الأخرى خصوصا العسكرية و هو خطاب يشير و بوضوح إلى تنامي مصادر جديدة للخوف تؤسس في معظم الأحيان على أسس ثقافية بالدرجة الأولى مما يجعل التفكير في وسائل محاربة هذه المخاوف يحيد تماما عن الوسائل العسكرية التي كانت تستعمل ضد التهديدات العسكرية سابقا إلى وسائل لا تستدعي تكنولوجيات عالية الصنع و هي

الحقيقة التي أدركها الاتحاد الأوربي في علاقته مع شركائه من الضفة الجنوبية و ما كان من إطلاق مشروع الشراكة الاورو متوسطية ،وعليه فان السلة الاجتماعية و الثقافية هي تكملة المضامين السلات الأخرى خصوصا السلة السياسية و الأمنية ، وما يؤكد ذلك في الدراسة السابقة الذكر للأستاذ مصطفي عبد الله أبو القاسم خشيم و التي تم فيها إدراج جداول دراسة نسب تناول إعلان برشلونة لجملة المواضيع الواردة في السلات الثلاث :

تبين أن موضوع الإرهاب على سبيل المثال قد تم إدراجه في السلة الأولى و السلة الثالثة بنسب هي على التوالي:31 **% 51 %.**

من خلال قراءة سطحية مضامين الاتفاقيات الاورو-مغاربية في إطار السلة الثالثة نجد شبه طغيان لموضوع الهجرة مثلا الاتفاقية الاورو- جزائرية للتعاون الاجتماعي نجدها تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : خاص بالأحكام الخاصة بالعمال المهاجرين

القسم الثاني : الأنشطة الخاصة بالتنمية الاجتماعية في الجزائر كل هذا يسوقنا إلى التنبه إلى أن السلة الاجتماعية و الثقافية جاءت بمضامين منقوصة على حد تعبير الأستاذ بشارة خضر على اعتبار أنها ركزت على الجوانب السياسية و الأمنية بعيدا علي التركيز على الجوانب الثقافية و الحضارية و ما تبع ذلك من غياب فكرة بمضامين التعاون المتوسطي الحقيقي و ليس مضامين دولة متوسطية وحيدة [34].

ملاحظة: ليبيا موريتانيا و مشروع الشراكة الأورو-مغاربية

قد يطرح التساؤل عن سبب غياب كل من موريتانيا و ليبيا في التحليل السابق رغم كونهما دولتين من دول المنطقة المغاربية إلا أن ذلك يرجع لكونهما شكلا حالة استثنائية مقارنة مع الدول المغاربية الثلاث : تونس ، الجزائر ، المغرب

ليبيا :لم تتلق ليبيا دعوة للمشاركة في لقاء برشلونة و ذلك سبب وضعها غير المستقر في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أين تقرر عزلها كدولة مغاربية بتهمة دعم الإرهاب الدولي على أثر الحادثة الشهيرة : حادثة لوكربي

و لأن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها سيادتها على القرار و الخيار الأوربي فقد حرمت ليبيا من المشاركة في لقاء نوفمبر 1995، واستمر الوضع كما هو عليه إلى غاية سنة 1996 أين فتح الاتحاد الأوربي الباب أمام ليبيا للدخول في الشراكة الاور-مغاربية لكن بعد إستفائها شرطا كان يتعلق بإجراءات محاكمة المتهمين الليبيين في قضية لوكيربي و بالتالي إثباتها براءتها من تهمة دعم الإرهاب

الدولي ،وما كان على ليبيا سوى الرضوخ إلى هذا الشرط أين أبدت في سبتمبر 1998 استعدادها للدخول في مفاوضات الشراكة .

في أفريل 1999 و خلال ندرة شتوتغارت تم استدعاء ليبيا من اجل المشاركة لكن بصفة ملاحظ ، و تدعمت هذه الخطوة بزيادة معمر القذافي التاريخية بروكسل بعد غياب 15 سنة و ذلك لتدارس انضمام ليبيا لمشروع الشراكة خلال الندوة التقيمية لبرشلونة المقرر في نوفمبر 2005.

ولان منطقة الغرب العربي غدت محل في شريد بين القوى الكبرى خصوصا الاتحاد الأوربي لولايات المتحدة الأمريكية،بعد إطلاق هذه الأخيرة لمشروع ايزنستات * ، عجلت الكتلة الأوربية مشكلة من : فرنسا ألمانيا ، ايطاليا على تكثيف جهودها من أجل إعادة إدماج ليبيا في مسار الشراكة و ذلك لسببين أساسيين :

- الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية

-أهمية ليبيا خصوصا في مجال الموارد النفطية

و الجدول رقم 05 يوضح :

الصادرات الليبية من النفط إلى الدول الأوربية خلال سنتي 1973 ، 1978

		بلجيكا	فرنسا	ألمانيا غ	ايطاليا	هولندا
ليبيا	سنة1973	797	1382	5927	5157	846
	سنة 1978	22	724	3022	2733	252

الوحدة (ألف برميل)

المصدر:راشدالبرواي، ثورة لبترول في أفريقيا مصر :دار النهضة العربية،1962،ص131

من خلال الجدول ندرك تماما الأهمية التي تشكلها ليبيا من خلال ثورتها النفطية خصوصا بالنسبة لألمانيا و ايطاليا إلا انه لا يمكن التركيز فقط على الأهمية النفطية و إغفال طول الساحل الليبي الممتد على مسافة 1000كلم .

موريتانيا:

على الرغم من استيفاء موريتانيا لجميع شروط الانضمام إلى الشراكة إلا أنها استمرت في سياق عضو ملاحظ خلافا لبقية الدول المغاربية الأخرى و ذلك على الرغم أيضا من التصريحات

الرسمية الموريتانية على لسان رئيس المجلس الموريتاني سنة 1997سيد احمد ولد بابا الذي قال: «نختار مصلحة موريتانيا أي المشروع الاورو-متوسطي , باعتباره أكثر انسجاما و أكثر طموحا و أخيرا أكثر جاذبية و إغراء » و ذلك مقارنة لمعاهدة لومي (ACE) * التي كانت موريتانيا منطوية فيها و انتهت صلاحيتها بحلول سنة 2000 [35] .

و ترجع الدراسات أسباب عدم قبول موريتانيا ضمن مشروع الشراكة بعضوية كاملة إلى اشتراط اللجنة الأوربية مزيدا من الانفتاح الاقتصادي على النظام الموريتاني [36]

تقييم مسار برشلونة

عندما أطلق الاتحاد الأوربي الشراكة الأوربية المتوسطية(أو عملية برشلونة) في 1995 بمشاركة 15 بلدا من جيرانه الجنوبيين ، كان الغرض المعلن هو خلق" منطقة سلام و استقرار و أمن في البحر الأبيض المتوسط "و كان قوس واسع من الإجراءات الاقتصادية و السياسية و الثقافية يبدو في الأفق جزئيا على نمط نموذج هلسنكي في 1975 .

و قد كان يفترض أن تتحقق الأغراض الآمنة عن طريق :

1- تعزيز التنمية الاقتصادية في بلدان جنوب المتوسط من آجل حل المشاكل الاجتماعية الاقتصادية

2- الترويج للحكم الديمقراطي و احترام حقوق الإنسان في المنطقة

3- تحسين الوعي الاجتماعي و الثقافي المتبادل علي جانب البحر المتوسط

وكان القصد من قمة العام العاشر* التي انعقدت في برشلونة أواخر نوفمبر 2005 هو إعادة تأكيد سلامة الأهداف المؤسسة للشراكة الاوربية –المتوسطية 37، كما تضمنت جملة من التقييمات العديدة لعملية برشلونة بايجابياتها و سلبياتها و كان التساؤل الرئيسي : و ماهو حصاد الدول الأورو-متوسطية من الشراكة [38]؟

لقد أجمع المشاركون في قمة برشلونة العاشرة بأن مسار برشلونة كان فكرة جيدة ، و بأن الطموحات التي بنيت عليها جاءت في الإعلان و برامج العمل ، كلها كانت كبيرة و واعدة ، غير أن الإجماع كان أن النتائج التي تم تحقيقها ضئيلة جدا و مخيبة للآمال :

فالطرف الأوربي: يرجع ذلك لأسباب موضوعية إضافة إلى عدم توفر الإرادة السياسية

الأطراف الجنوبية (دول الجنوب) تؤاخذ الأوربيين على عدم إعطاء مسار الشراكة الأولوية و الاهتمام اللازمين مقابل الاهتمام الزائد بتوسيع الاتحاد الأوربي لدول شرق أوربا [39]

لقد لخص الأستاذ حسن نافعة في دراسة له نشرت سنة 2004 تحت عنوان :"الإتحاد الأوربي و الدروس المستفادة عربيا " كل ذلك بقوله : إن حقيقة جوهر الشراكة يتلخص في معادلة دقيقة تتضمن :

من جهة : استعداد الاتحاد الأوربي لتقديم معونات مالية كبيرة لدول الجنوب المتوسط

في مقابل من جهة أخرى **التزام** دول جنوب المتوسط بأربعة أمور رئيسية هي :

-إعادة هيكلة البنى الاقتصادية و الاجتماعية بما يتواءم و آليات السوق

- تحرير التجارة و فتح الأسواق

- مكافحة الأصولية الإسلامية

- الحد من الهجرة غير الشرعية [40]

على هذا الأساس فان إخفاق مسار الشراكة امتد إلى غاية قمة العام العاشر عندما : عرفت غياب قادة دول الجنوب إضافة لإسرائيل و أهم من ذلك اقتصار جدول أعمالها على نقطتين فقط :

النقطة الأولى : مكافحة الإرهاب

النقطة الثانية : مكافحة الهجرة غير الشرعية

و هما في الحقيقة من أولويات الطرف الأوربي و بالتالي إهمال أولويات دول الجنوب الآمر الذي زاد من يقينية الفكرة القائلة أن المسار الاورو-متوسطي ليس مسار تشاركيا مبنيا على تبادل المصالح ، و تعاون الجميع لمواجهة التحديات و تحمل الأعباء بل إنه في أحسن الأحوال سيحقق بعض مصالح دول الجنوب إذ تقاطعت مع مصلح و أولويات دول الشمال[41] .

تقييم مسار برشلونة في ظل منطق السلات الثلاث :

المحور الأمني و السياسي :

يعد المحور الأمني الأهم من وجهة نظر الطرف الأوربي و الذي يولي أهمية بالغة للمشاغل الأمنية ، غير أن هدف تحقيق السلم شهد تراجعا خطيرا منذ بداية هذا القرن بالرجوع إلى الأحداث التي عرفتها فلسطين إضافة إلي العدوان الإسرائيلي علي لبنان [42] .

و قد اعتبر البرلمان الأوربي في تقرير حول مسار الشراكة بأنه لم يسجل أي تقدم محسوس خصوصا فيما تعلق بمجال الديمقراطية و حقوق الإنسان .

و اعتبر المتتبعون لأدبيات الأوربية أن الربط غير المبرر بين الإرهاب و الهجرة غير الشرعية إضافة إلى اقتصار التعاون على مكافحة هاتين الظاهرتين فقط علي السياقات و الأطر الجمركية و العدلية دون التعمق في المرجعيات الأساسية : الثقافية ، الاجتماعية ، الاقتصادية للظاهرة قصورا حقيقيا يعزى إليه النتائج الهزلية لمسار الشراكة الأورمتوسطية.

السلة الاقتصادية و المالية :

أكد خبراء الاقتصاد بأن الفوارق الاقتصادية بين ضفتي المتوسط قد زادت و ذلك بالرغم من حرص الأوربيين علي طمأنة دول الجنوب بان جهودهم لتأهيل دول شرق أوربا للانضمام إلي الاتحاد الأوربي لن تصرفهم عن التزاماتهم المرتبطة بمسار الشراكة ،لقد بلغت الاعتمادات و المعونات التي قدمها الأوربيين لدول الجنوب بلغت 88 مليار أورو ،كما قدم البنك الأوربي للاستثمار 10 مليار أورو كقرض (1995- 2005) و لكن كل هذا الجهد المالي لم يتم استغلال إلا قدر قليل سنة أو أنه استغل بطريقة غير فعالة أو غير سلمية أو ثم تحويله

إن نسبة الاستغلال الفعلي لهذا الدعم المالي كانت ضئيلة جدا (29%) ثم انتقلت في نهاية سنة 2003الي 81% و لقد جاء هذا نتيجة الطلب الملح من الحكومات المستفيدة و التي تكون قد استعملت هذه الاعتمادات في مشاريع لم تكن موجهة لها في الأصل ،كما تجدر الإشارة إلي أن المساهمة الأوربية لمساعدة اقتصاديات دول الجنوب و تأهيله للاندماج في الاقتصاد العالمي كانت شبه معدومة و هذا ما جعل آثار الشراكة مع الاتحاد الأوربي سلبية ، ومساعدة على التهميش و الفقر ،رغم إمضاء تسع عقود شراكة مع دول الجنوب لم يتم التصديق عليها إلى اليوم أوربيا

منذ 1990 لا تزال نسبة حضور دول الجنوب في السوق الأوربية لا تتجاوز 6 % و بالمقابل انتقلت نسبة الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوربي من 6 % إلي 12 % لنفس المرحلة ،كل هذا بالإضافة إلى نسبة الاستثمارات الخارجية للاتحاد الأوربي المواجهة للضفة الجنوبية للمتوسط لا تتجاوز 1 % من مجموع الاستثمارات الخارجية للاتحاد بينما تمثل نسبة 6 % تلك الموجهة لمجموع الدول السارة في طريق النمو إضافة إلي نسبة التبادل جنوب لا تتجاوز 5 % من مجموع التبادلات الخارجية لدولة و هنا نسجل إخفاق مسار الشراكة في تحقيق هدف تنمية التبادلات جنوب جنوب.

السلة الاجتماعية و الثقافية

تنحصر ايجابيات المحور الثقافي الاجتماعي لمشروع الشراكة في إحداث ""المؤسسة الاورو-متوسطية لحوار الثقافات " و كذا يمكن إضافة تحسين الأنظمة الاجتماعية للجاليات المتواجدة بأوربا[43] .

إلا أن الطابع العام هو أن هذه السلة عرفت تقدما بطيئا منذ بدايات تستأنفها علي اعتبار أن مسار الشراكة بقي حكرا على الحكومات و المؤسسات الرسمية، و لم يتم إشراك الشعوب و المجتمع المدني على الرغم من أنه عاد التأكيد علي الدور المهم و المحوري للمجتمع المدني ، كما أن حوار الثقافات و الحضارات بقي حبرا على ورق فلم يتم تنصيب و لو مؤسسة واحدة مختصة بذلك أما بقية القضايا الأخرى كالتعليم و الإعلام و تحسين الخدمات الصحية إضافة إلى مشاكل المهاجرين كلها مواضيع لم تسجل تقدما يذكر .

مؤشرات ايجابية في تقييم برشلونة

لم تمنع جملة التقييمات السلبية من وجود بعض النقاط الايجابية التي نذكر منها :

- مساهمة برنامج التعاون المالي (ميدا 01، ميدا 20) في المساعدة بل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لدول المتوسط .

- مساهمة برنامج تحديث الصناعة في تحديث الصناعات المتوسطية و كذا زيادة قدرتها التنافسية.

-ثقافيا قام بنك الاستثمار الأوربي بجملة من النشاطات علي رأسها برنامج التبادل (تموين) و برنامج الإرث الأوربي المتوسطي للمحافظة علي الإرث الثقافي [44] .

أما بالنسبة للشق الأمني فقد جاء في قمة العام العاشر إقرار ميثاق سلوكي لمكافحة الإرهاب و الأهم من ذلك كله هو إضافة سلة رابعة اختصاصاتها تشمل قضايا (الأمن-الهجرة –الاندماج)

ثالثا : سياسة الجوار الأوربي ومسار العلاقات الأورومغاربية

يمثل تقييم مسار برشلونة المدخل الطبيعي للإقتراب من سياسة الجوار الأوربي، فبعد عشر سنوات من مسار الشراكة الأورومتوسطية كان هناك جملة من التقييمات الايجابية والسلبية في آن معا كما تم التفصيل في جزء منها في الفصل التاني لهذه المذكرة وكانت هذه التقييمات فرصة مناسبة للتعرف على التوجه الجديد للاتحاد الأوربي الموسع نحو دول الجوار[45] .

في هذا المبحث نحاول الاجابة من تساؤلات عديدة أولها وأولاها ما هو مضمون هذه السياسة الجديدة؟

هل تغير منطق التفكير الأوروبي تجاه دول الجنوب بمجرد توسعه نحو الشرق لضمه أعضاء الجدد ؟

1/ سياسة الجوار الأوربي: المضمون و الأهداف

الأصول التاريخية لسياسة الجوار الأوربي

لقد كان من الصعب الوصول إلى التاريخ الحقيقي لبداية الحديث عن سياسة الجوار، لذلك فإن ما سنقدمه تحت بند الأصول عبارة عن تواريخ متفرقة تفتقر أحيانا إلى التفصيل والشرح:

ترجع أصول سياسة الجوار الى أوائل سنة 2002 عندما طلبت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي من خلال تقديم مقترحاتها فيما يخص توسيع الاتحاد الأوربي طلبت ضرورة النظر بعين الاعتبار الى تقدير ما انجز عن اقصاء أوكرانيا، ملدوفيا، روسيا البيضاء عن الانظمام سابقا، وقد تم رفع هذا الاقتراح الى اللجنة الأوربية.

في أوت من نفس السنة انضمت إلى هذا الاقتراح كل من مجلس الأمن الأوربي وكذا الممثل السامي للسياسة الخارجية والتي أعربت جميعها عن ضرورة وجود أوربا على نطاق أوسع، وقد ثمنت هذه المبادرة وتم التأكيد عليها عندما تكررت هذه الضرورة لكن هذه المرة من قبل مجلس الاتحاد الأوربي وكذا المجلس الأوربي في كوبنهاغن2002 46 و كذا مجلس الشؤون العمة و العلاقات الخارجية .

- في نوفمبر 2002 جاءت تصريحات مجلس الاتحاد الأوربي بأن: " التوسيع فرصة همة من أجل المضي قدما في علاقات الاتحاد الأوربي مع جيرانه الجدد وأن هذه العلاقات لابد أن تكون على أساس سياسي مشترك وكذا بالنسبة للقيم الاقتصادية "

كما علق المجلس على ضرورة أن يقوم الاتحاد الأوربي بوضع ملامح طموحة طويلة الأجل وأن يقوم بإتباع نهج متكامل اتجاه كل من: أوكرانيا، مولدوفيا روسيا

- 11 مارس 2003: رئيس اللجنة الأوربية رومانو برودي يطلق سياسة الجوار ويقترح" وثيقة أوربا الموحدة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيرانها من الشرق والجنوب"*

وقد حملت هذه الوثيقة مفهوما جديدا في أجندة الاتحاد الأوربي وهو مفهوم الجوار(le voisinage) سياسة الجوار الأوربي من موسكو إلى مراكش وهي تشمل بذلك بلدان الشرق الاتحاد الأوربي وجنوبه غير الطامحة الانضمام للاتحاد الأوربي.

- في الفاتح جويلية 2003 تم إبلاغ اللجنة الأوربية بضرورة: وضع أسس أداة حوار جديدة تؤكد إرادة الاتحاد الأوربي القاضية بتطوير سياسة الجوار جديدة مع الجيران من الشرق والجنوب

- في واحد ماي 2004 حددت اللجنة الأوربية معالم المراحل المقبلة لسياسة الجوار الأوربية الجديدة وذلك بعد توسيع الاتحاد الأوربي يشمل 10أعضاء جدد منهم قبرص مالطا البلقان كانت طرفين في الشراكة الأورو متوسطية وأصبح الاتحاد الأوربي بذلك يضم 35 بلدا عضوا، وفي 12 ماي من نفس السنة حددت اللجنة الأوربية في الورقة الإستراتيجية للجوار والتي تحمل عنوان: سياسة

الجوار الأوربي وثيقة توجيهية حددت المبادئ والنطاق الجغرافي وطريقة تنفيذ سياسة الجوار الأوربي إضافة إلى القضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي، كما تشرح الوثيقة سبل توفير الدعم المالي لهذه السياسة وكيف سيتم دفع التعاون بدرجة أعمق .

كما حددت الوثيقة التوجيهية الجيران الجدد المعنيون بهذه السياسة الأوربية الجديدة وهي 10 بلدان متوسطية : الجزائر، السلطة الفلسطينية، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، تونس، سوريا هذا بالإضافة إلى3 بلدان من شرق أوربا هي: بلا روسيا ملدوفيا، أوكرانيا كما توحي الوثيقة التوجيهية بضرورة إدماج ثلاث بلدان أخرى من جنوب القوقاز هي أرمينيا، جورجيا، أذربيجان [47].

أهداف سياسة الجوار الأوربي

لقد تم إطلاق سياسة الجوار من أجل تحقيق جملة من الأهداف هي:

إقامة حلقة من الأصدقاء(a ring of friends) وذلك من أجل المشاركة في المنافع الناتجة عن توسيع الإتحاد الأوربي وذلك لتعزيز الأمن والاستقرار والرفاه .

- تطوير التزام المشترك بالقيم المشتركة وخصوصا بسيادة القانون والحكم والصالح واحترام حقوق الإنسان[48] .

- تعزيز العلاقات الاقتصادية وتحقيق تعاون أوثق

- حرية الوصول للسوق الداخلية للاتحاد الأوربي وسياسته[49] وهو الأمر الذي سيسمح في المستقبل القريب بتحقيق ما يسمى بالحريات الأربعة :

- حرية تنقل الأشخاص

- حرية تنقل السلع

- حرية تنقل رؤوس الأموال

- حرية تنقل الخدمات

العناصر الرئيسية لتطبيق سياسية الجوار:

لقد وضع الاتحاد الأوربي مجموعة من المراحل و الخطوات التي يعد من الضروري الالتزام بها من أجل ضمان الانضمام التام لهذه السياسة لكل دولة متوسطية (مغاربية) أو من أوربا الشرقية العازمة على الدخول في حلقة الأصدقاء الأوربية.

وتتمثل هذه المراحل في ثلاث خطوات أولها :

الفرع الأول:-1خطط العمـل:

و التي تقرر بدء العمل بها في 09 ديسمبر 2004 [50]وهي تمثل أدوات رئيسية في جعل جيران الاتحاد الأوربي أكثر قربا وتفاعلا معه وذلك من خلال ترجمة أهدف سياسة الجوار سابقة الذكر إلى واقع ملموس .

ويتم الاتفاق على خطط العمل بين الاتحاد الأوربي و الدولة الجار بعد أن تدرس التقارير الأولية عن هذا البلد و التي تشمل الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية إضافة إلى الأوضاع المؤسساتية ، على اعتبار أن تلك التقارير تحدد الإصلاحات وترتبها وفق سلم الأولويات :

-إصلاحات قريبة المدى

- إصلاحات بعيدة المدى

تختلف خطط العمل من بلد إلى آخر وتعكس الأولويات التي يتم الاتفاق حولها مع الاتحاد الأوربي ، إلا أنها (الخطط) تشترك في المجالات التي يتم التفاوض حولها :

-الحوار السياسي و الإصلاح

- التعاون الاقتصادي و الاجتماعي و التنمية

- القضايا ذات الصلة بالتجارة وكذا إصلاح أنظمة السوق

- التعاون في مجالات: القضاء، الحرية و الأمن وكذا شؤون الهجرة و العدالة [51]

- المسائل القطاعية مثل: النقل، الطاقة، مجتمع المعلومات، البيئة [52]، الأبحاث والتنمية

-البعد الإنساني: ويشمل الاتصالات بين الشعوب، المجتمع المدني، التعليم، الصحة العامة

لقد أعد الاتحاد الأوربي في مقابل التطبيق الجيد للبلد الجار لمضامين الخطط المتفق عليها ، أعد مجموعة من الامتيازات واعتبر أن البلد الجار بمثابة الشريك على اعتبار أنه يصف خطط العمل ويضعها في خانة :" الشراكة من أجل الإصلاح"

تتمثل هذه الامتيازات في :

*حصول البلد الجار على مزيد من الإدماج في البرامج و الشبكات الأوربية

*زيادة المساعدات المقدمة له

*تحسين فرص الدخول للسوق الأوربية

*تحسين التعاون العابر للحدود على طول الحدود البرية و البحرية للاتحاد الأوربي[53]

من أجل ضمان السير الحسن للمراحل و البنود المتفق عليها ضمن خطط العمل : تم وضع لجان فرعية تسهر على المتابعة بعد ذلك تتولى المفوضية الأوربي إعداد التقارير النهائية حول الانجازات التي تم تحقيقها على أن تكون هناك مراجعة دورية خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالمخصصات المالية لمساعدة البلد الجار[54] .

ملاحظة: يتم تقييم الخطط الاول لهذه الخطط بعد سنتين من التنفيذ [55]

الفرع الثاني:- الإطار المالي لسياسة الجوار (الأداة المالية) :

تعد الاداة المالية للجوار الاوربي و الشراكة الخاصة بتنفيذ سياسة الجوار في شقها المالي و التي حلت محل برنامج ميدا(MEDA) بالنسبة لدول الجنوب للشراكة الاورومتوسطية وقد تم تبني هذه الأداة في 09 أكتوبر 2006 [56] ، تتضمن هذه الأداة مجموعة من الأهداف هي :

-دعم تنفيذ خطط العمل الخاصة بسياسة الجوار الأوربي

- التعاون عبر الحدود و التعاون بين الأقاليم

-المساعدة الفنية لبناء القدرة المؤسساتية [57]

الفرع الثالث: التقارير القطرية:

و التي يمكن تقسيمها إلى قسمين :

-تقارير قطرية أولية

-تقارير قطرية نهائية

فالتقارير الأولية تعنى بتجميع المعلومات حول البلدان المعنية ويدخل في هذا السياق الأوضاع الأساسية والاقتصادية و الاجتماعية، كما يمكن اعتبارها نقطة البداية الأساسية لصياغة خطط العمل .

أما التقارير النهائية فتعنى بتحديد وضعية كل بلد جار منظوي تحت سياسة الجوار وتحديد الوضعية هنا يعني : درجة الالتزام بالقيم المشتركة، إضافة إلى القدرة على تنفيذ الأولويات المتفق عليها بصورة مشتركة .

3/موقع الدول المغاربية ضمن سياسة الجوار الأوربي

الفرع الأول: المغرب وسياسة الجوار الأوروبي

تعتبر علاقة المغرب الأقصى بالاتحاد الأوربي ضمن سياسة الجوار الأوربي تكملة لمسار العلاقات في سياق مشروع برشلونة، أين كانت المغرب تمثل أكثر دول المنطقة المغاربية استفادة من مشروع الشراكة وبمجرد الإعلان عن موضوع الجوار الجديد للاتحاد الأوربي الموسع أعلن "المغرب" عن حماسه الكبيرة للفكرة على اعتبار أنها ترسم أفاقا جديدا في علاقات الاتحاد الأوربي مع شركائه من بينهم المغرب وهو ما جاء في تصريح السيد: الطيب الفاسي الفهري الوزير المنتدب في الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية خلال افتتاح الدورة الرابعة للدراسات الدولية (جون موني) التي احتضنتها مدينة الرباط المغربية يومي 28و29 أبريل 2004 .

واعتبر الوزير أن الفكرة تبعث على الارتياح بالنسبة "لنا نحن في الجنوب"، كما أشار إلى أن المغرب يعتبر أن مقاربة أوربا إزاء جوارها تتضمن اقتراحات من شأنها إعطاء دينامية جديدة لعلاقات الاتحاد الأوربي والمملكة المغربية.

وأضاف السيد الفهري" أن المغرب لا يسعه إلا أن يعبر عن ارتياحه الكبير لهذه المبادرة التي تندرج في إطار النهج الذي تدافع عنه المملكة المغربية باستمرار والمتمثل في العمل على تعزيز وتعميق علاقاتها بشكل متواصل مع الاتحاد الأوربي" وهذا وفق ما ورد من الملك محمد السادس في مارس 2000 عندما أعرب عن أمل المغرب في الاستفادة من وضع ومتقدم في علاقاته مع الاتحاد الأوربي يكون أكثر من المشاركة وأقل من الانضمام[58] في هذا السياق ذكر السيد سيف دويل السفير الممثل للاتحاد بالمغرب:"أن المغرب البلد الذي يتقدم أكثر والأفضل على صعيد جنوب المتوسط".

وعلى أرض الواقع استغل المغرب الأقصى مكانته بالمقارنة مع البلدان المتوسطية والمغاربية على الوجه التحديد وسعى جاهدا إلى تعزيز علاقاته المتبادلة مع الاتحاد الأوروبي وذلك عبر خطة عمل مشتركة لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في المتوسطة ومن أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة المسطرة في هذه الخطة ،قام الاتحاد الأوربي بتوفير آفاق جديدة للشراكة معها .

مثل: تعزيز التقارب في مجال التشريع والانفتاح الاقتصادي لكن مع التخفيف التدريجي للحواجز التجارية ، وغيرها من الإجراءات خصوصا في السياق الاقتصادي إلى درجة أمكن فيها القول أن المغرب يعتمد اقتصاديا على الاتحاد الأوربي وهذا الأخير بدوره يعتمد على المغرب وذلك نظرا لحاجته الوقائية الأمنية وكذا لتصريف سلعه وزيادة الاستثمار فيه وهو ما ترجم بزيادة نسبة الاعتماد المتبادل بينهما في عديد المجالات وكذا قيام المغرب بإصلاحات تتماشى وتحديات التكامل المطلوب من سياسة الجوار الأوربي .

1-خطة العمل الأوروبية المغربية ضمن نطاق الجوار:

بعد عدد من الدوريات التفاوضية حول الاقتراح الأوربي بخصوص سياسة الجوار توصل الطرفان إلى صيغة نهائية لخطة العمل والتي تمتد على ثلاث إلى خمس سنوات وذلك ابتداء من دخولها حيز التنفيذ وتجدر الإشارة هنا إلى أن المفوضية الأوربية كانت قد صادقت على الخطة في 9 جانفي 2004 وتقدمت بها إلى مجلس الاتحاد الأوربي الذي وافق عليها في 21 جانفي2005 [59] .

ترتكز خطة العمل المتفق عليها على :

تكثيف الحوار السياسي والأمن وتبادل خبرات

تعزيز التعاون في الميادين الاقتصادية والمالية

–الاتفاق في مجال البنيات التحتية على إعطاء أولوية قصوى لانجاز شبكات النقل والاتصال وتجدر الإشارة إلى أن المغرب والاتحاد الأوربي دخلا في مفاوضات حول تمكين المغرب من الانضمام إلى الفضاء الجوي الأوربي وقد سبقها مفاوضات كللت بالنجاح تخص التوقيع على اتفاق علمي وتقني يؤهل المغرب لولوج المغرب للقضاء الأوربي للبحث العلمي.

2-الوضع المتقدم للمغرب:

يقصد بالموضع المتقدم مرتبة أولى في سياسة الجوار، فهو وضع يزيد عن الشراكة ويقل عن الانضمام، فعلى اعتبار أن المملكة المغربية كانت السباقة في اتفاقيات الانضمام إلى سياسة الجوار وكذا سباقة في انجاز خطط العمل التي اتفق عليها الطرفان المغربي والأوربي،فقد جاء الإلحاح المغربي بطلبه وضعا متقدم ضمن سياق سياسة الجوار الأوربي.

فما قام به المغرب وفقا التقارير الأوربية على لسان سفير رئيس مفوضية الاتحاد الأوربي في المغرب السيد برونود توماس من تطبيق جدول أعمال الإصلاحات المتفق عليها خصوصا ما تعلق بالمستوى السياسي أين أشار السفير إل انتخابات 2007 التي اعتبرها الأكثر ديمقراطية في المنطقة هذا بالإضافة إلى الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي [60] جعل من الرد الأوربي حول طلب المغرب وضعا متقدما يكون صريحا وايجابيا [62] وقد تم منح هذا الوضع للمغرب في 12 أكتوبر 2008 بلكسمبورغ من قبل وزراء خارجية أوربا ووزير خارجية المغرب السيد الطيب الفاسي الفهري .

الجزائر وسياسة الجوار الأوربية :

يؤرخ للعلاقات الجزائرية الأوربية رسميا منذ إطلاق الاتحاد الأوربي لما يسمى بالسياسة المتوسطية الجديدة أين تم إعادة صياغة العلاقات الأوربية بالضفة الجنوبية للمتوسط [63] .

غير أن الجزائر خطت خطوات حذرة اتسمت في غالب الأحيان بنوع من التردد على عكس نظيرتها من البلدان المغاربية : تونس ، المغرب ولا أدل على ذلك من مشروع الشراكة الاورومتوسطية

التي تخلفت الجزائر عنه ولم يتم تبنيه رسميا إلا عندما استفادت سنة 2005 من المساعدات المالية في إطار: برنامج ميدا MEDA، ليعود الالتحاق الجزائري بالمشاريع الاوروومغاربية إدراجه نحو التردد ثانية بمجرد إطلاق سياسة الجوار الأوربي .

-تؤكد التصريحات الرسمية للطرف الجزائري عدم قبوله الانضمام لسياسة الجوار على اعتبار:

(1) - النتائج غير المرضية في المشروع السابق :مسار برشلونة

(2)- عدم وضوح الرؤية كليا ووجود نوع من الغموض بالنسبة لسياسة الجوار:

"إن الجزائر لازالت في مرحلة الاستفسار أكثر واستيضاح المضامين الحقيقية لهذه السياسة أكثر من ذلك فان : الجزائر ترى أن هذه السياسة الأوربية تتميز بمركزية القرار للاتحاد الأوربي اتجاه جيرانه مما جعل الفاعلين في الضفة الجنوبية يتراجعون عن هذه السياسة التي لم تكن موضع تشاور كل الأطراف المعنية لذا فقد عبرت الجزائر في عديد المرات عن تحفظها عن هذه السياسة الأوربية الجديدة .

غير أن ما يصدر عن الطرف الأوربي مخالف لذلك ،فقد أكدت الناطقة باسم السيدة بينيتا فيريروفالندر المحافظة الأوربية للشؤون الخارجية وسياسة الجوار ، أن الجزائر غيرت موقفها الرافض لسياسة الجوار الأوربية وأضافت أن السلطات الجزائرية قد عبرت عن نيتها في الالتحاق بهذه الساسة خلال الزيارة التي قامت بها المحافظة الأوربية للجزائر قبل 2008 لكن ذلك لم يتوج بعد بتجسيد رسمي .

واعتبرت أن رفض الجزائر لسياسة الجوار في مرحلة سابقة انتهى لوجود بعض الدلالات الرامية إلى رغبة هذا البلد في الاستفادة من سياسة الجوار وهو ما رحب به الطرف الأوربي الذي يلتزم بتقديم يد العون .

كما أكدت المتحدثة باسم الطرف الأوربي أن إمكانيات الاتحاد الأوربي قوية خصوصا مع وجود الميزة الهامة في السياسة الجديدة و المتمثلة في تكييف الأوضاع وفقا لما يتناسب وحاجيات الجزائر وأن هذه السياسة أيضا تأخذ في اتفاقياتها بعين الاعتبار وضع الدولة الشريكة[64] .

إضافة إلى ذلك فقد رفض السفير الأوربي بالجزائر القول بعدم انضمام الجزائر لسياسة الجوار مسترشدا في ذلك بالامتيازات المالية، يمكن الإشارة هنا إلى المذكرة التي تم التوقيع عليها فيما يخص البرامج المالية للفترة 2011- 2013 و التي قدرت ب مبلغ 172 مليون يورو من أجل تغطية مشاريع التعاون والتي تخص:

- التنمية المستدامة

-التنمية الاقتصادية

-الشغل [65]

و التي استفادت منها الجزائر في إطار سياسة الجوار واعتبر أن الجزائر لها الخيار في كيفية تأسيس علاقاتها الجديدة ضمن سياسة الجوار.

تونس وسياسة الجوار:

تتميز تونس في المجال المغاربي انفتاحها الاقتصادي ، ما جعلها من أكثر البلدان المغاربية مرونة في الاندماج في المشاريع الاقتصادية الأوربي على وجه التحديد ، حيث ترتبط تونس مع الاتحاد الأوربي باتفاقيات التجارة الحرة ، وكان يبدو من الواضح جدا التزامها بكل الاتفاقيات الموقعة معه ، حيث تعد أول دولة في المحيط المتوسطي وفي العالم العربي تلتزم بمسار التبادل الحر سنة 1995،وقد قدرت درجة انفتاحها سنة 2006 ما يعادل 96 % و توج هذا المسار بإتمام الانجاز كل إجراءات التبادل الحر في مطلع 2006 .

زاد ترحيب تونس وانضمامها لسياسة الجوار علاقاتها مع الاتحاد الأوربي وعمق من مجالات التعامل للتجاوز المجال الاقتصادي إلى ميادين ومجالات أخرى ،إلا أن هذا التجاوز لم يلغي أولوية البعد الاقتصادي بل دعمه أكثر ،حيث توصلت تونس إلى التحرير الكلي للتبادل السلعي سنة 2008،ومن أجل التأكيد على مدى التزامها بمضامين ومبادئ سياسة الجوار ،جاء في خطة العمل المقدمة سنة 2008: أن الالتزام بالدفاع عن القيم والمصالح المشتركة ،وكذا السعي بجهود حثيثة لتنفيذ الالتزام يعد ضمن مستوى التطلعات بالنسبة لدولة تونس على اعتبار أنها بلد مقتنع تماما بأن سياسة الجوار ستكون ذات فائدة.

ليبيـا:

أثرت الأوضاع السياسية التي عرفتها دولة ليبيـا بسبب أزمة لوكربي على أوضاعها خصوصا من الطرف الأوربي ، ما جعل من انضمامها للمشاريع الاوروميتوسطية يأتي متأخرا.

غير أن الأهمية الإستراتيجية لهذا البلد جعلت من الضروري البدء بنقاشات انضواءها تحت المشاريع بعد قطيعة ، وقد استأنفت اللجنة الأوربية سياسة الجوار في مارس 2003بمناقشة كيفية ادماج ليبيا واعتبرت أنه من الممكن انضمامها نظرا لرفع عقوبات مجلس الأمن وكان الرد الليبي مرحبا جدا وترجم الى خطوات عملية كان أهمها التحرك الليبي من خلال قيام بخطوات نحو قبول الانتساب عن طريق تكثيف العلاقات الاقتصادية الثنائية خصوصا مع كل من فرنسا و ايطاليا .

الخاتمة :

بعد القمة العاشرة لبرشلونة جاء تقييم مشروع الشراكة الاورومتوسطية خطوة سابقة للإعلان عن سياسة الجوار الأوربي بعد التوسيع التاريخي للاتحاد الأوربي ،بهدف إعطاء دفعة جديدة لمسار العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ،والتأكيد على ضرورة العمل المشترك لإيقاف الانعكاسات السلبية للإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط ،إلا أن مضمون المبادرة و الذي لم يختلف عن مبادرات الشريك الأوربي السابقة المقرونة دائما بمبدأ المشروطية ساهم في وجود نوع من عدم الرضا لدى الأطراف الجنوبية المغاربية على وجه التحديد التي لم تتسابق على الانضمام و الاستفادة من ما اعتبره الاتحاد الأوربي مزايا ممنوحة ، وهو ما شكل القاعدة الأساسية في ضعف مستوى التعاون الأمني بكل مايحمله الأمن من مضامين جديدة .

الهوامش:

1 محند برقوق،،" الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط". متحصل عليه : http//mhand.yolasite.com-٪ doc.almtwasit20 تاريخ الزيارة 20-03-2010

2. أوربا آمنة في عام أفضل" متحصل عليه من : http://ue.eu.int/uedocs/cms upload/78367.Pdf

* هناك من يؤرخ بداية هذه العلاقات لباديات التواصل الإسلامي للمنطقة المغاربية و المسيحي لأوربا إلي عهدا لاسكندر الأكبر حوالي ثلاثة قرون قبل الميلاد

3 المرجع نفسه ،ص 39.

4 فتح الله و لعلو الاقتصاد العربي و المجموعة الأوربية بيروت :[د.م.ن] ،1983،ص180.

5 المرجع نفسه،ص192.

politique méditerranniénne global).)*

6 عمار حجار ، ،" السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي.إستراتيجية جديدة لاحتواء شامل". رسالة ماجستير (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .كلية الحقوق والعلوم السياسية.جامعة باتنة.جوان2002 ص118.

7Fathallah Oualallou ;Après Le Barcelone…..Le Maghreb est Nécessaire .Paris :L'harmattan .P167.

8Bichara Khader.LE Partenarant Euro-Meditteranees après la conférence de barcelone.parisl'haramttan ;1997.p30

9Dominique Lagarde«DialogueEuro-Arabe :Un fil renouer» Arabies N° 75. mars1993.p18

10 إبراهيم تيقمونين،«المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة» .رسالة ماجستير(قسم العلوم السياسية .كلية العلوم السياسية و الاعلام .جامعة بن يوسف بن خدة.الجزائر .2005) ص35.

*طرحت هذه الفكرة من قبل الرئيس الايطالي في تلك الفترة :بيتنوكراكسي(BETTINO CRAXI)

11 أحمد كاتب ، ،«خلفيات الشراكة الأوربية-المتوسطية».رسالة ماجيستر (قسم العلوم السياسية .كلية العلوم السياسية و الإعلام . جامعة الجزائر .2001). ص21

12 محمد سالمان « السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي» السياسة الدولية العدد 138 أكتوبر 1999 ص.244.

13(محمد سالمان ، مرجع سابق ، ص244.

14، مرجع نفسه ، ص79.

15 Beji,Caid Essebsi, «Les Nouveau Facturs Ayant Un Impact Security» obtenu en parcourant Http/ :www.2tvt-fr/fmes/fond docummentaiare /esseb si 97 html

16أحمد كاتب ،مرجع سابق، ص 88.

المرجع نفسه.

17 مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة في الرهانات و الأهداف ،مصر :دار الفجر للنشر و التوزيع ،2006 ،ص 96.

18 Robert Pandraud ;Francis Galizi ;Europe-mediterannée ;quel partenarait , ?Paris :assemblée nationale française rapport d'information n°2367,15 novembre 1995,p 20

19 عبد الفتاح رشدان،العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير .أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،1998،ص62.

20Rapport de la scection des relation extétérieures de la politique commerciale et du développement sur « la pratique méditerranéene de la commante eurropéenne » icommunante européenne assemblée consultative économique et sociale la poli)

متحصل عليه من : أحمد كاتب ،مرجع سابق،ص87.

21 مصطفي بخوش. المرجع السابق ،ص96.

22 ناصف يوسف حتي "مستقبل العلاقات العربية الأوربية بين الشرق أوسطية المستقبل العربي .عدد 205،مارس.ص [96 ص69]

23مصطفي بخوش، « الرؤية الأوربية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة» العالم الإستراتيجي .العدد 02 أفريل 2008.ص22.23

24البيان الختامي لندوة برشلونة متحصل عليه من الموقع :

-Conférence de Barcelone http : obtenu en parcourant ://europa.eu.int/com m/ extermal relations / euromed/ bd.ht m.

25وفاء بسيم ، "التعاون الاورو-متوسطي (عملية برشلونة)"السياسة الدولية.عدد96،أكتوبر1996ص 248

26 منيرة بلعيد ،"الديناميكية الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي :دور الجزائر الامنى كفاعل في المنطقة » مداخلة في ملتقى الجزائر و الأمن في المتوسط:: واقع وأفاق (جامعة متنوري قسنطينة،لكلية الحقوق العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية يومي 29-30 أفريل 2008

*يمكن الرجوع إلى المادة 02 من الاتفاقية الجزائرية الأوربية الموقعة في14 أفريل 2002

27 عبد الحميد اليحياوى ،« أوربا تستبعد كليا موافقتها على بنك التنمية في الشرق الأوسط» الشرق الأوسط العدد6208.نوفمبر 1995 . ص[12-20].

28 مصطفي بخوش ،مرجع سابق،ص 98.

29 آمال يوسفي ،بحوث في علاقات التعاون الدولي الجزائر :دار هومه للطباعة للنشر و التوزيع،2008،ص52.

30إبراهيم تيقمونين ،المرجع السابق ، ص110 .

31 Bichara Khader .op-cit;p 50

32 أمال يوسفي، مرجع سابق، ص 57.

33 Déclaration de barchelone,op,cit. p 11

34 bichara Khader , op,cit p131

* تجسيد الاهتمام الأمريكي بصورة واضحة بالمنطقة المغاربية من خلال المبادرة التي أعلن عنها نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية في نهاية التسعينات ستيوارت ايزنستات Stuart Elizenstat

*ارتبط الاتحاد الأوربي باتفاقيات شراكة دول إفريقيا جنوب الصحراء و الكاريبي و الباسيفيك منذ 1975 و هو ما عرف سلسلة اتفاقيات لومي،و قد تم توقيع علي اتفاقية لومي الأولي بين المجموعة الأوربية و A.C.Pفي فبراير1975

35 أمال يوسفي، مرجع سابق، ص90

36 إبراهيم تيقمونين المرجع السابق، ص113.

* تجدر الإشارة إلي أن قمة العام العشر جاءت استثنائية يومي 27-28نوفمبر2005 ضمن رؤساء دول و حكومات 35 دولة عضوه في مسار برشلونة لكنها عرفت غياب قادة الضفة الجنوبية لحوض المتوسط

37هيثم أميرة فرناندي"الاتحاد الاوربي :عملية برشلونة و سياسة الحوار الجديدة " مقال في فن متحصل عليه من موقع

Http.//www.carregien dowment.org/arb?fa=shaw article=21674 &lamg=ar

38 محمد مطاوع ،أوربا المتوسط :""من برشلونة إلي الجوار"السياسة الدولية العدد 163،جانفي 2006،ص(32-38)

39 سالم حسين "قراءة في مسار الشراكة الاورمتوسطية بعد عشر سنوات 1995-2005 متحصل عليه من :

httpm//www.elmokhtar.net/themes /sample/images /logo-jpg تاريخ الزيارة 10أكتوبر2010

40 حسن نافعة، الاتحاد الأوربي و الدروس المستفادة عربيا: بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2004،ص496

41 (سالم حسن ، المرجع السابق .

42 صلاح الدين بن مبارك تقييم الوضع الحالي للشراكة مداخلة في الندوة الخامسة للشراكة الأورمتوسطية بين الخيبة الأمل تونس 2006/10/31

43 صلاح الدين بن مبارك مرجع سابق .

44 غولتر غلوزز ،" الشراكة الأوربية المتوسطية " أوربا: منتدى للسياسة و الثقافة و الاقتصاد .العدد06، ديسمبر 2007، ص(32-41)

45 محمد مطاوع،" أوربا والمتوسط: من برشلونة إلى سياسة الجوار". السياسة الدولية، العدد163، جانفي2006، ص38-45.

46 .المرجع سابق، ص40,

* L'Europe élargie –voisinage : un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'est et de sud

47 منى يعقوبيان،"الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط والمبادرات الأوربية" .متحصل عليه من : موقع معهد السلام الأمريكي.www.usip.org

48 الشبكة الأورو_متوسطية لحقوق الإنسان متحصل عليه من: متحصل عليه من http://ec.europa/en/escternal-relations/document.f1.PDF. تاريخ زيارة الموقع11-02-2010، على الساعة 16:00 .

49 المرجع نفسه

50 محمد مطاوع، المرجع السابق

51 الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الإنسان ،المرجع السابق

52 سياسة الجوار :تقرير مقدم من مفوضية اللجنة الأوربية بالمملكة المغربية .متحصل عليه من :

http.//http://europa.eu.int/eur-lex/pri/fr/dpi/cnc/doc/2003/com2003_0104fr01.doc

53 نفس المرجع

54 محمد مطاوع، المرجع السابق،ص40

55 الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الإنسان، المرجع السابق.

56الفاسي الفهري ،<<سياسة الجوار للاتحاد الأوربي تشكل ردا ايجابيا على طلب المغرب المتعلق بمنحه وضعا متقدما>>.متحصل عليه من :

http://www .maec.gov.ma/arabe/activite/act473.htm /20-04-2009 تاريخ زيارة الموقع:

57نفس المرجع.

58 محمد بن عيسى . <<سياسة الجوار الجديدة للاتحاد الاوربي تحمل بالنسبة للمغرب قيمة مضافة مقارنة مع أهداف الشراكة>> .متحصل عليه من :

http://www .maec.gov.ma/arabe/f-com-ar-asp?num=تاريخ الزيارة:20-04-2010

59 محمد بن عيسى،المرجع السابق.

60لطفي الربيعي،<<الوضع المتقدم يصنف في مقدمة سياسة الجوار الأوربي>> .متحصل عليه : http//www.alalam.ma/def.asp&cedelangue=23&id-info=3837&date ar-2009-11-16

تاريخ زيارة الموقع :12-12-2010

62الفاسي الفهري ،المرجع السابق

63 محمد سالمان،"السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي ".السياسة الدولية.العدد138.أكتوبر 1999

64 كمال زايت ، << الجزائر تقرر الالتحاق بسياسة الجوار الأوربية>>.جريدة الخبر اليومية.20أفريل 2008.ص02

1) ((د.ك.م)، <<الاتحاد الأوربي يسابق الزمن لإقناع الجزائر بسياسة الجوار>>.متحصل عليه من

:.http://akhbarelyoum.dz.com/ar/2010-02-02-10-51تاريخ الزيارة:10-03-2010

Mohamed Haddar;Op-cit;p290 65